التجويع كأداة حرب في قطاع غزة: دراسة قانونية وإنسانية

Starvation as a Method of Warfare in the Gaza Strip: A Legal and Humanitarian Study

عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني

2025

الملخص

يتناول المقال استخدام التجويع كأداة حرب ممنهجة في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، مع تصاعد حاد منذ أغسطس 2025، ويُصنفه كجريمة حرب وانتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، وقد يشكل صورة من صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية. يركز على تأثير ذلك على المدنيين، خاصة الأطفال والفئات الضعيفة، مع الاستناد إلى تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ويُبرز عجز المجتمع الدولي عن التصدي لهذه الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية

التجويع، غزة، جرائم الحرب، القانون الدولي الإنساني، اتفاقيات جنيف، ميثاق روما، المحكمة الجنائية الدولية، حقوق الإنسان، الحصار، الاحتلال الإسرائيلي، حماية المدنيين، فلسطين، الأزمة الإنسانية، العدالة الدولية.

Abstract:

This article examines the systematic use of starvation as a method of warfare in the Gaza Strip since October 2023, with a sharp escalation since August 2025. It classifies this practice as a war crime and a grave violation of the Geneva Conventions and Additional Protocol I (1977), potentially constituting an element of the actus reus of the crime of genocide. The study highlights the disproportionate impact on civilians, particularly children and vulnerable groups, drawing on United Nations and international organization reports, while underscoring the international community's failure to protect civilians effectively.

Keywords:

Starvation, Gaza, War crimes, International humanitarian law, Geneva Conventions, Rome Statute, International Criminal Court, Human rights, Siege, Israeli occupation, Civilian protection, Palestine, Humanitarian crisis, International justice.

منذ بداية الحرب في أكتوبر 2023، شهد قطاع غزة أزمة إنسانية غير مسبوقة، تصاعدت حدةً منذ أغسطس 2025، حيث أصبح التجويع السياسي والعسكري أداة ممنهجة تستهدف المدنيين الفلسطينيين. يُعد هذا التجويع جريمة حرب وفقًا للقانون الدولي الإنساني، ويشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. يعاني الأطفال وكبار السن والفئات الضعيفة بشكل خاص، مع ارتفاع ملحوظ في حالات سوء التغذية والموت بسبب نقص الغذاء والماء.

المقدمة:

يشكل قطاع غزة، منذ عقود، أحد أكثر المناطق كثافة سكانية على مستوى العالم، حيث يعيش أكثر من مليوني شخص في مساحة صغيرة جدًا. في سياق النزاع المسلح مع إسرائيل، فرض الحصار والقيود على دخول المواد الأساسية، مما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني إلى مستويات كارثية. إن استخدام التجويع كوسيلة للضغط العسكري يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 الذي يحظر استخدام التجويع كوسيلة حرب.

يُعد استخدام التجويع كوسيلة حرب انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، ويُشكل إحدى الصور الخمس للركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية عندما يُرتكب بقصد تدمير جماعة قومية أو دينية جزئيًا أو كليًا (الجهني، 2023، الفصل الأول، المبحث الثاني، ص. 24-32).

الوضع الإنساني منذ أغسطس 2025

منذ بداية أغسطس 2025، تصاعدت أزمة التجويع في غزة إلى مستويات خطيرة، وأعلنت الأمم المتحدة القطاع "منطقة مجاعة" لأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط (Wikipedia, 2025). وفقًا لتقرير برنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويواجه 300 ألف طفل خطر سوء التغذية نتيجة نقص الغذاء والمساعدات الإنسانية (Al Arabiya, 2025).

وزارة الصحة في غزة وثقت وفاة 227 شخصًا بسبب سوء التغذية، بينهم 103 أطفال منذ بداية النزاع (Sky News Arabia, 2025). كما سجلت منظمة العفو الدولية حالات توضح أن التجويع كان متعمدًا ومنظمًا كجزء من الضغط العسكري على المدنيين (France 24, 2025).

الأطفال والفئات الأكثر ضعفًا:

تشير التقارير إلى أن الأطفال هم الفئة الأكثر تأثرًا، حيث يواجه أكثر من 71 ألف طفل خطر الموت جوعًا، ويعاني معظمهم من سوء التغذية الحاد والجفاف (UNICEF, 2025).
يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف الأطفال والنساء وكبار السن، ويُلزم الأطراف بحماية المواد الأساسية للحياة مثل الغذاء والماء.

إن فرض ظروف معيشية مدمرة بقصد إهلاك السكان المدنيين الفلسطينيين يُعد صورة مباشرة من صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية وفق المادة الثانية من اتفاقية 1948 ((الجهني، 2023، ص 31–35).

الإطار القانوني الدولي:

.**اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولات الإضافية**: تمنع استخدام التجويع كسلاح حرب

.**ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية 1998**: يعتبر التجويع ضد المدنيين جريمة حرب

القانون الدولي لحقوق الإنسان: يضمن الحق في الحياة، والغذاء، والماء، والصحة لجميع السكان المدنيين.

التوثيق الدولي والشهادات الميدانية:

توثق المنظمات الدولية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" شهادات حية من فلسطينيين وأطباء عالجوا أطفالًا يعانون من سوء التغذية الحاد، مؤكدين أن التجويع متعمد ومنظم (France 24, 2025).

الموقف الدولي:

على الرغم من توثيق الجرائم، ظل المجتمع الدولي صامتًا، مما يعكس نوعًا من التواطؤ الضمني. وقد نظمت بعض العواصم مظاهرات احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة، مطالبة بالتحرك العاجل لإنقاذ المدنيين الفلسطينيين (An-Nahar, 2025).

الخلاصة:

يُظهر الوضع في غزة منذ أكتوبر 2023 وتصاعد التجويع منذ أغسطس 2025 أن هذه السياسة تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان. تُعدّ الفئات الأضعف، وعلى رأسها الأطفال والنساء وكبار السن، الأكثر عرضةً للتضرر، فيما يبقى المجتمع الدولي عاجزًا عن حماية المدنيين الفلسطينيين. ويستدعي الوضع تدخلًا عاجلًا لتقديم المساعدات الإنسانية ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وفق أحكام القانون الدولي.

قد تُشكل سياسة التجويع الممنهج في غزة صورةً من صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية، وتُظهر مؤشرات قوية على اقتراب توافر القصد الجنائي الخاص عند اقترانها بالنمط العام للانتهاكات (الجهني، 2023).

النتائج:

- أصبح التجويع أداة حرب ممنهجة تستهدف المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى إعلان غزة "منطقة مجاعة" من قبل الأمم المتحدة.
- وثقت السلطات الصحية في غزة 227 وفاة بسبب سوء التغذية (منها 103 أطفال).
- يعاني أكثر من ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويواجه عشرات الآلاف من الأطفال خطر سوء التغذية الحاد والموت.
- يشكل التجويع انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الأول، وميثاق روما، وقد يمثل عنصراً من عناصر جريمة الإبادة الجماعية.

التوصيات:

- تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لإنقاذ المدنيين.
- محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وفق القانون الدولي.
- تحرك دولي فوري لوقف استخدام التجويع كأداة حرب وحماية الفئات الضعيفة.

الخاتمة:

يمثل الوضع في غزة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مع تعرض الأطفال والنساء وكبار السن للخطر الأكبر، في ظل صمت وتواطؤ ضمني من المجتمع الدولي. يستدعي الوضع تدخلاً عاجلاً لإيصال المساعدات ومحاسبة الجناة.

المراجع

هيومن رايتس ووتش. (2023). **إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة**. تقرير حقوقي حول الانتهاكات الإنسانية. نيويورك: هيومن رايتس ووتش.

العفو الدولية. (2025). **غزة: استخدام التجويع كسلاح حرب وانتهاك القانون الدولي الإنساني**. لندن: منظمة العفو الدولية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2025). **التجويع والمساعدات كسلاح حرب: دراسة حالة غزة في ضوء القانون الدولي الإنساني**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية. (2025). **التجويع كأداة إبادة جماعية: تحليل للنهج الإسرائيلي في قطاع غزة**. رام الله: مركز شاف.

الجزيرة. (2025). **خبير قانون دولي: استخدام سلاح التجويع ضد الشعب الفلسطيني محظور وفقًا لاتفاقية جنيف**. الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية.

الحدث. (2025). **التجويع كسلاح: المجاعة في غزة بين القانون الدولي والكارثة الإنسانية**. رام الله: شبكة الحدث الإعلامية

الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). **المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية** [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]. https://search.mandumah.com/Record/1432810